

اقتصاد

هدوء نسبي في سوق الصرف والدولار دون ٥٠٠ ليرة

فضلية: المصرف المركزي سيتخذ إجراءات لها صلة مباشرة بالطلب على الدولار
كنعان: تخفيض الفوائد وسقوف الإيداعات وزيادة عرض النقد ساهمت برفع الدولار أمام الليرة

ما يقارب ٧٠٠ مليار ليرة سورية على حين إنها الآن دون ٢٠٠ مليار ليرة سورية، أي إن قيمة التهرب الضريبي تقارب ٥٠٠ مليار ليرة سورية.

عقود التصدير

ولفت إلى أن التاجر الذي حصل على قيمة القطع الأجنبي من جراء عقود التصدير الموقعة خلال معرض دمشق الدولي وغيره من المعارض يمكنه أن يقوم بالاستيراد مرة أخرى بهذه المبالغ، أي إنها لا تدخل البنك المركزي ويعاد ضمها للاستيراد وبالتالي لا تؤثر كثيراً بدعم سعر الصرف.

وأكد كنعان أن صعود الدولار أو هبوطه عالمياً يمكن أن يؤثر بسعر الصرف في السوق المحلية بنسبة ١ أو ٢٪ فقط، وبالتالي لا علاقة مؤثرة حقيقية بين سعر الدولار عالمياً وأسعر الصرف في السوق المحلية.

وبيّن كنعان أن هناك عدة مطالب من المصرف المركزي أولها أن يرفع سعر الفائدة على الإيداع بالدولار لأن الوقت لم يحن بعد إلى تخفيض سعر الفائدة إلى ٧٪، لأن البلد تعيش بحالة تضخم، مشيراً إلى أنه لا مبرر لتخفيض سعر الفائدة، وأضاف أنه يجب على المركزي طرح سندات الدين العام بالليرة السورية والدولار وتحديد سعر الفائدة عليها بأسعار تشجيعية، إذ أنه لا بنك مركزياً في العالم يتخلى عن سيولته، كما يفعل المصرف المركزي السوري الذي يطرح الأموال من البنوك وبالتالي يستدب إلى المضاربة.

كما أشار إلى أنه يجب وضع أسس ومعايير جديدة للإقراض لأن الأنظمة القديمة غير دقيقة.

الودائع إلى المضاربة، وهذا يعني أن المصرف المركزي لم يتخذ إجراءات جديدة للتسليف، وإنما ترك البنوك على الإجراءات القديمة، وبالتالي أصبحت البنوك التجارية الخاصة والغامة ترفض الودائع.

علاوة على ذلك، لفت كنعان إلى أن من بين أسباب انخفاض سعر صرف الليرة السورية أيضاً زيادة عرض النقد كنتيجة لتمويل الخزينة العامة بشكل مستمر عبر سندات الدين العام، فالمصرف المركزي مضطر لأن يعول عجز الميزانية الذي يصل في بعض الأحيان إلى ٦٠٠-٧٠٠ مليار ليرة سورية، مشيراً إلى أن البنوك ما زالت متوقفة عن الإقراض، وحجم القروض لا يتناسب نهائياً مع حجم الودائع، والتي في أغلبها مبالغ جمدة، موضحاً أن هذا العامل يجب أن يرفع سعر صرف الليرة السورية نظرياً، لكن شعور الأفراد بأن الحكومة لا تشجع الإقراض دفعهم للتحوّل باتجاه المضاربة على الدولار في السوق السوداء.

وأكد كنعان أن تدني الفوائد على الإيداعات بالقطع الأجنبي بنسبة كبيرة كان سبباً لارتفاع سعر صرف الدولار، فمن يودع الولاّر الآن بالبنوك التجارية يحصل على ٠,٧٥٪ فقط كفاائدة، مبيّناً أن الفرق الكبير بين سعر الليرة السورية أمام الدولار هو قيام المصرف المركزي في الفترة الأخيرة بتخفيض سعر الفائدة على الودائع من ١٢٪ إلى ٨,٧٪، مشيراً إلى أن تحديد سقف الودائع بـ٢٥ مليوناً في البنك التجاري، و٥ ملايين في البنوك الضريبية في ارتفاع سعر الصرف، حيث يجب أن تصل الإيرادات الضريبية إلى



الدولار وسعر الصرف.

تخفيض الفوائد

من جانبه بين الأستاذ في قسم المصارف بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق على كنعان لـ«الوطن» أن أحد الأسباب الكامنة وراء انخفاض سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار هو قيام المصرف المركزي في الفترة الأخيرة بتخفيض سعر الفائدة على الودائع من ١٢٪ إلى ٨,٧٪، مشيراً إلى أن تحديد سقف الودائع بـ٢٥ مليوناً في البنك التجاري، و٥ ملايين في البنوك الضريبية في ارتفاع سعر الصرف، حيث يجب أن تصل الإيرادات الضريبية إلى

السوق السوداء، وهذا من أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع سعر الدولار، إضافة إلى عوامل أخرى كما قبل إلا وهي شراء النقط بالدولار إضافة لتسديد فئ القمح بالدولار، مبيّناً أنه في القريب العاجل ستلحق هدوءاً نسبياً في سعر الدولار.

وأكد فضلية أن سعر الصرف في سورية غير مرتبط بسعر الدولار عالمياً، مشدداً على أن الاقتصاد السوري يشهد تحسناً ما سيؤدي إلى قوة الليرة السورية، لأن قوة الليرة من قوة الاقتصاد.

وختم بالقول إن لدى المصرف المركزي رؤية وإجراءات وقرارات وخلال فترة قريبة جداً سيتخذ المركزي إجراءات لها صلة مباشرة بموضوع الطلب على

إعادة القطع الأجنبي أعادوها للمركزي.

وفيما يخص رفع رأسمال شركات الصرافة وتأثيره في سعر الصرف بين فضلية أن هذا الموضوع أثر في النصف الأول من عام ٢٠١٨ وكان له أثر عكسي ولا حظنا أن سعر الدولار بقي منخفضاً لأن هذه الشركات ضخت قطعاً أجنبياً لشراء الليرة السورية حتى يرفعوا رأسمالهم، وبالتالي أثر رفع رأسمال الشركات ومكاتب الصرافة هذا في ارتفاع سعر الدولار.

ولفت فضلية إلى أن امتلاء المصارف بالسيولة ورفضها قبول الودائع الكبيرة، دفع المواطنين للتوجه نحو

هذه الفترة تحمل مؤشرين إيجابيين، المؤشر الأول هو أن زيادة الطلب على القطع تعني زيادة الاستيراد وإدخال مستلزمات الإنتاج، والمؤشر الثاني هو أن زيادة الطلب على القطع تعني أن شريحة كبرى من المواطنين يدخرون بالليرة السورية.

وأوضح فضلية أن أهم أسباب ارتفاع سعر الدولار هو التهرب المتفاهم خلال فترة الأزمة وما زال، مشيراً إلى أن أثر التهرب النقدي يشبه استيراد السلع الكعالية، فالتهريب هو أحد الأسباب الرئيسة لزيادة الطلب على الدولار، وأبرز سميات التهرب استيراد السلع الكعالية غير الضرورية، على حين الاستيراد الرسمي يكون لمواد مدروسة.

وشدد فضلية على أن لحم التهرب يقلل من الطلب على القطع الأجنبي غير المسوغ، كما إن أحد الأسباب الأخرى لارتفاع سعر الدولار مرتبط بتخمة المصارف بالسيولة، لا تقبل المصارف العامة والخاصة بودائع عالية، منوهاً إلى أن تجار السوق السوداء عندما تتوافر الأسباب الموضوعية التي تؤدي فعلاً لزيادة الطلب على الدولار؛ يستغلون هذه الأسباب الموضوعية في التآجيج.

سيولة مصرفية

وأشار فضلية إلى أنه لا توجد حالياً رؤى صحيحة للمصارف العامة والخاصة في كيفية توظيف أموالها، كما أوضح أنه تم عبر وسائل التواصل الاجتماعي توضيح موضوع تأمين وثائق تبرير شراء الدولار عام ٢٠١٢، إذ لا أثر لهذا الموضوع على ارتفاع سعر الدولار وخاصة أن معظم الأشخاص المطالبين

الوطن

يبدو أنها ملامح أولية للهدوء في سوق الصرافة، حيث استقر سعر صرف الدولار أمام الليرة بين ٤٩٧ ليرة و٥٠٠ خلال تعاملات أمس الأول، وحافظ على المستوى ليوم الأيسر، بطبيعة الحال، إذ لا تعاملات تذكر نتيجة العطلة الرسمية، علماً بأن السعر أغلق مساء الأحد الماضي فوق مستوى ٥٠٠ ليرة وأصل إلى ٥٠٥، وبقي هذا السعر خلال بداية تعاملات الإثنين، لينخفض مباشرة دون مستوى ٥٠٠ ليرة.

مصادر في السوق أكدت لـ«الوطن» وجود حالة حيلة وحذر في السوق، بانتظار أي تصريح رسمي أو تدخل بطريقة أو بأخرى من السلطات النقدية، مبيّناً أنه لا يوجد ما يخيف في السوق، وأن السعر لا يمكن أن يرتفع إلى المستويات التي يتم تداولها، على سبيل الإشاعات، غير مستبعد هبوط السعر مجدداً.

وفي تصريح لـ«الوطن» حول واقع سعر الصرف، بين رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية عابد فضلية أن ارتفاع الدولار في السوق السوداء يعود لجموعه من العوامل والأسباب التي تضافرت خلال الفترة الماضية، مبيّناً أنه من المفترض أن يزيد الطلب على الليرة لأن البلد في حالة تعاف اقتصادي، لكن، هناك عوامل أخرى معاكسة أدت إلى ارتفاع سعر الدولار وهي زيادة الطلب على القطع، مبيّناً أن

١,٢ مليار ليرة خسارة القطاع العام الصناعي في ٩ أشهر.. والوزارة تعترف: لا دعم اقتصادياً للمنتج الوطني مقابل الأجنبي أسوة بالدول كافة



هنا غانم

لم توفق وزارة الصناعة هذا العام في تنفيذ خطتها لأرباح، التي يبدو أنها تفادت فيها كثيراً، إذ خطط لتحقيق ربح صاف إجمالي مؤسسته وشركائها بنحو ٦٩,٢ مليار ليرة سورية، بنمو أكثر من ثلاثة أضعاف العام ٢٠١٧ حيث خطط لربح بنحو ٢٢,٥ مليار ليرة، ليأتي الواقع اليوم كاشفاً عن خسارة بنحو ١,٢٧ مليار ليرة خلال ٩ أشهر من العام الجاري، وذلك بموجب تقرير عن الأرباح والخسائر للوزارة (حصلت «الوطن» على نسخة منه).

ويأتي سبب تلك الخسائر إلى وجود عجز يفوق الأرباح، إذ تجاوز العجز الإجمالي مبلغ ١٦ مليار ليرة سورية، نصفه تقريباً في المؤسسة الكيماوية، وأكثر من ٥ مليارات ليرة في السججية، ونحو ١,٩ مليار في الاسمنت، من دون أن تسجل التبع والأقطان أي عجز.

علماً بأن المبيعات الفعلية منذ بداية العام ٢٠١٨ وحتى نهاية شهر أيلول بلغت نحو ١٦١,٤ مليار ليرة سورية، بينما المخطط للفترة ٥٧٧,٣ مليار ليرة، أي إن التنفيذ نحو ٣٠,٦ بالمئة فقط.

عملياً، بررت الوزارة العجز عن تنفيذ الخطة بتحميل كل النفقات الثابتة على الكمية المنتجة من الإنتاج الفعلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في نصيب وحدة المنتج من النفقات الثابتة، إضافة إلى صعوبة تأمين بعض المواد الأولية بسبب الظروف السائدة وإحجام الكثير من الشركات العالمية عن الاستثمار في المنافسات التي تعن عنها شركات الوزارة والتعامل معها.

والأهم صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الرئيسية في بعض الشركات مثل القطن والفوسفات والمواد الأولية الأخرى، وعدم استمرارية توافر حوامل الطاقة من غاز وكهرباء وملازوت، إلى جانب

المدينة الخضراء.. ٣٠ ألف وحدة سكنية مطلة على دمشق

صالح حميدي

صرح مدير الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية أشرف حبوس لـ«الوطن» أن مديرية تخطيط المدن والضواحي سلمت المرحلة الأولى من مشروع إعداد الدراسات لتقييم وتقييم المخطط التنظيمي لمحافظة دير الزور، مبيّناً أن مشروع إعادة تأهيل المحافظة يتم من خلال عقد تضمن إعادة تقييم وتقييم المخطط التنظيمي، وبناء على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء كانت مدة هذا العمل عقدياً ٢١ شهراً ويخصص ١٥ شهراً لدراسة المراحل الثلاث من المشروع، حيث حددت مدة المرحلة الأولى بثمانية أشهر، تقوم الشركة فيها بإجراء الدراسة والدراسة على الطبيعة في الوضع الراهن لإنجاز الرفع على المخطط، وتتضمن المرحلة الثانية وضع بدائل وحلول لهذا العمل بينما تناقش المرحلة الثالثة مع مجلس مدينة دير الزور والمختصين في شؤون التخطيط لإنجاز العمل.

وبيّن حبوس أنه تم تكثيف العمل وتحويله من ٢١ شهراً إلى ٥ أشهر لإنجاز المخطط حيث يتم تسليمه في نهاية الشهر الثالث عام ٢٠١٩، مؤكداً أن مشروع إعادة تنظيم دير الزور هو الشغل الشاغل لمديرية تخطيط المدن والضواحي.

على صعيد آخر، لفت مدير الشركة إلى قيام مديرية تخطيط المدن والضواحي بالعديد من المشاريع الأخرى التي لا يمكن مقارنتها مع مشروع تأهيل مدينة دير الزور لكنها أيضاً مشاريع حيوية ومنها مدينة الديراس الجديدة ومشروع محطات المعالجة في جمران وكفر بهم ومجموعة مشاريع قيد التعاقد عليها.

ولفت إلى عمل يتم بحثه حالياً ووصفه بالأهم، والمتمثل بتنظيم المدينة الخضراء في معرنة، والتي تحوي ٣٠ ألف وحدة سكنية مطلة على مدينة دمشق، وهي منطقة ذات مواصفات عالية جداً، مشيراً إلى أن اختيار الموقع كان من أصعب المواقع الموجودة، منوهاً بأن الشركة ستكون قادرة على إنجاز أي مخطط في أي منطقة جبلية أو سهلية في سورية.

وأشار حبوس كذلك إلى العديد من المشاريع المهمة أبرزها مشروع التخطيط الإقليمي لمنطقة الساحل السوري الذي يضم اللاذقية وطرطوس من المدن والقرى المحيطة بمساحة ٤٢١٦ كم مربعاً.

وأشار حبوس من جهة أخرى إلى أن مديرية تخطيط المدن أنجزت الكثير من المشاريع التي كان لها صدق كبير منذ أحداث المديرية، أبرزها مشروع ضاحية قدسيا الجديدة وتستوعب ٥٠ ألف نسمة، وحيث تمت الدراسة وفقاً للمعايير العالمية وقد كان التخطيط فيها بكثافة قليلة وبتكلفة مناسبة.

ونفذت الشركة بعد ذلك مجموعة مشاريع ضواحي سكنية كانت بحاجة للتصميم والتخطيط مثل ضاحية عدرا العالمية وضاحية التوسع السكني الشباني في قدسيا وتنظيم الضاحية العمالية في حلب.

الاتمائية المتبادلة بين المصرف التجاري السوري والمصارف الأجنبية المعتمدة، ولفت التقرير إلى عدم قدرة النظام الإداري الحالي للقطاع العام الصناعي على التماشي مع متطلبات المرونة اللازمة لإدارة شركاته، وذلك بسبب القيود الإدارية والمالية والتشريعية التي يعاني منها والتي تجعله غير قادر على منافسة القطاع الخاص أو السلع المستوردة.

وفند التقرير التراجع في كل مؤسسة على حدة وتبين بداية أن هناك تراجعاً في مبيعات المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء سببها انخفاض استرجار مادة الإسمنت من مؤسسة عمران لضعف الطلب على هذه المادة في السوق المحلية. أما أسباب تراجع مبيعات المؤسسة العامة للسكر فهي تعود إلى صعوبة تسويق السكر الأبيض بسبب شرائه بأسعار مرتفعة وانخفاض أسعار السكر ما استدعى تسويقه للسورية للتجارة بأقل من أسعار التكلفة.

وعدم استرجار الكحول المنتج من الجهات المستجرة له بسبب وجود كميات كثيرة الإجراءات الروتينية من عقود وتأمينات وطوابق ورسم وضرائب وتحولهم إلى التعامل مع القطاع الخاص، إضافة إلى عدم وجود دعم اقتصادي للمنتج الوطني مقابل المنتج الأجنبي أسوة بالدول كافة.

وفي المجال المالي والإداري أوضح التقرير أن هناك ضعفاً في السيولة المالية لبعض الشركات ما يؤثر سلباً في تنفيذ المخطط الإنتاجية والاستثمارية مع وجود تشابكات مالية بين بعض الشركات وجهات عامة مختلفة، ما جعل بعضها يعجز عن تسديد ديونهم والتأخير لدى المصارف بسبب الروتين والتأخير لدى المصارف السورية في تبليغ الاعتمادات والحالات الواردة، إضافة إلى ضعف التسهيلات

جديدة، وعزوف الموزعين والموردين عن التعامل مع الشركات العامة بسبب كثرة الإجراءات الروتينية من عقود وتأمينات وطوابق ورسم وضرائب وتحولهم إلى التعامل مع القطاع الخاص، إضافة إلى عدم وجود دعم اقتصادي للمنتج الوطني مقابل المنتج الأجنبي أسوة بالدول كافة.

وفي المجال المالي والإداري أوضح التقرير أن هناك ضعفاً في السيولة المالية لبعض الشركات ما يؤثر سلباً في تنفيذ المخطط الإنتاجية والاستثمارية مع وجود تشابكات مالية بين بعض الشركات وجهات عامة مختلفة، ما جعل بعضها يعجز عن تسديد ديونهم والتأخير لدى المصارف بسبب الروتين والتأخير لدى المصارف السورية في تبليغ الاعتمادات والحالات الواردة، إضافة إلى ضعف التسهيلات

وجود مراكز تجمع.

إضافة إلى ذلك كان تقدم الآلات والمعدات وانتهاء عمرها الفني الإنتاجي أثر كبير في عدم تنفيذ الخطة، ومن الأسباب أيضاً انخفاض معدل الإنتاج من الطاقات الإنتاجية المتاحة وزيادة في استهلاك المواد الأولية بسبب تفوق المعايير الدولية، ما أدى إلى انخفاض الربحية الاقتصادية.

ولفت التقرير إلى انخفاض الكميات المحصرة من المنتجات بسبب العقوبات الاقتصادية وعدم قدرة الشركات على تسويق منتجاتها لأسباب متعلقة بالنقل وقلة الاعتمادات المخصصة في بند الدعاية والإعلان والمعارض الخارجية، وعدم وجود شركات تسويقية متخصصة محلية ودولية تساهم في تسويق المنتجات الصناعية ودراسة الأسواق

التوفقات التي حصلت في بعض الشركات بسبب الظروف الراهنة.

وبيّن التقرير أن هناك صعوبة أيضاً في تأمين القطع التبديلية اللازمة لبعض التجهيزات والآلات مع تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة سواء بسبب المشكلات الفنية أم المشكلات التسويقية، ما أدى إلى اختناقات وتراجع في الموصفات.

ولفت التقرير إلى انخفاض الكميات المحصرة من المنتجات بسبب العقوبات الاقتصادية وعدم قدرة الشركات على تسويق منتجاتها لأسباب متعلقة بالنقل وقلة الاعتمادات المخصصة في بند الدعاية والإعلان والمعارض الخارجية، وعدم وجود شركات تسويقية متخصصة محلية ودولية تساهم في تسويق المنتجات الصناعية ودراسة الأسواق

مدير نقل الكهرباء لـ«الوطن»: ٤ مليارات وفر في صيانة محطة تحويل الميادين

أحمد الحميد

صرح مدير المؤسسة العامة لنقل الكهرباء فواز الظاهر لـ«الوطن» أنه تم توفير ما يقرب من ٤ مليارات ليرة سورية تقريباً على الخزينة العامة للدولة عندما تم الانتهاء من إعادة تأهيل وتشغيل محطة تحويل كهرباء منطقة الميادين وقال الظاهر: «بلغت التكلفة الإجمالية لإعادة تأهيل محطة تحويل كهرباء الميادين ٣,٢ مليارات ليرة سورية، وأن جميع الأعمال التي تمت بالمباني هي بالاعتماد على

سنوات تقريباً. وكان وزير الكهرباء زهير خربوطي قد أكد في تصريح صحفي أنه سيتم تأمين التغذية الكهربائية لجميع المؤسسات الخدمية في المدينة، وأنها مفضحة المياه ثم إعادة التغذية إلى كامل أحياء المدينة الميادين، إضافة إلى وجود خطة لإعادة التيار الكهربائي إلى المحسن والبوكمال، معتبراً أن ذلك من شأنه أن يعيد إطلاق العملية الاقتصادية في المدينة في جميع المجالات سواء الخدمية أم الزراعية والصناعية وعجلة الحياة إلى المحافظة بشكل عام وإلى مدينة الميادين بشكل خاص.

وعملت بشكل دقيق، موضحاً أنه تم تركيب ما يقرب من ٤٩ ألف سلك خاص للمحطة، مشيراً إلى أن آلية تركيب هذه الخطوط عملية دقيقة جداً وتحتاج إلى تجهيزات خاصة ودقيقة لها.

وأشار الظاهر إلى أنه تم استخدام تجهيزات ومحولات من التجهيزات في مستودعات المؤسسة تم نقلها من محافظات حمص وحماة رغم ارتفاع أقالها التي تزيد على ٧٠ طناً، مؤكداً أنه لم يتم استخدام أي تجهيزات من العقود الأخرى.

ويذكر أن محطة تحويل الميادين خرجت من الخدمة بعد دخول الجماعات الإرهابية المسلحة إليها منذ أكثر من أربع

وبيّن الظاهر أنه تمت إعادة تأهيل خط التوتر العالي ٦٦ كيلو فولت الممتد من محطة توليد اليتيم إلى الميادين أيضاً، بتكلفة ٢٠٠ مليون ليرة سورية، لافتاً إلى أن نسبة الأضرار التي لحقت بالخط تزيد على أكثر من ٦٠ بالمئة، مشيراً إلى أن طول خط التوتر العالي الذي تمت إعادة تأهيله يبلغ ٤٥ كيلو متراً.

وأوضح الظاهر أن المدة المتوقعة لخلاها إنجاز الخط تصل إلى شهرين، إلا أنه تم الانتهاء منها بنصف المدة المحددة، أي ما يقرب من الشهر تقريباً، مبيّناً أنه تمت إعادة تشغيل المحطة بخبرات وطنية محلية وفرت الكثير من الجهد